CD/PV.873
17 May 2001

ARABIC

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة الثالثة والسبعين بعد الثمانمائة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،

يوم الخميس، ١٧ أيار/مايو ٢٠٠١، الساعة ١٥/١٠

الرئيس (متحدثاً بالصينية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ٨٧٣ والجزء الثاني لدورة مؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠٠١.

وأود أولاً أن أرحب بزملاء جدد انضموا إلى المؤتمر، بعد أن رفعنا جلساتنا في آذار/مارس، ليمثلوا حكوماتهم، وهم: السيد خاسبازارين بيخبات، سفير منغوليا؛ والسيد توفيق علي، سفير بنغلاديش؛ والسيد غوستافو ألين، سفير المكسيك. إننا نتطلع إلى العمل معاً تحقيقاً لأهدافنا المشتركة.

زملائي الموقرين، لدي على قائمة المتحدثين لاجتماع هذا اليوم ممثلو تركيا واليابان وبلجيكا وفرنسا. أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا الموقر، السفير السيد مراد سنغار.

السيد سنغار (تركيا) (الكلمة بالإنكليزية): سيدي الرئيس، بما أن هذه هي أول فرصة تتاح لي للتحدث أمام الجلسة العامة في ظل رئاستكم، فإنني أود أن أهنئكم على توليكم رئاسة المؤتمر. كما أود، سيدي الرئيس، أن أؤكد لكم مواصلة تعاون وفدي معكم.

لقد طلبت الكلمة بالنيابة عن وفدي وكذلك عن وفد اليونان. ولذلك أود أن أدلي ببيان مشترك بالنيابة عن الوفدين.

يسرني أن أحيط مؤتمر نزع السلاح علماً بخطوات اتخذتها بصورة مشتركة مؤخراً تركيا واليونان فيما يتعلق بالانضمام إلى اتفاقية أوتاوا. وقد تم إبلاغ المؤتمر بذلك في رسالة مؤرخة ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠١ موجهة من الممثل الدائم لبلغاريا، تم إصدارها وتوزيعها كوثيقة رسمية من وثائق المؤتمر (الوثيقة CD/1643، المؤرخة ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠١)، تتضمن تصريحاً صادراً عن وزارة الخارجية البلغارية، يرحب بالبيان المشترك لتركيا واليونان عن نيتهما أن يصبحا معاً طرفين في اتفاقية أوتاوا.

وخلال زيارة وزير الخارجية اليوناني لتركيا في الشهر الماضي، أدلى وزيراً الخارجية ببيان مشترك في ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠١، أكد فيه استصواب انضمام جميع الدول إلى اتفاقية أوتاوا وأعلننا قرارهما أن يصبحا معاً طرفين في الاتفاقية. وفيما يلي نص البيان المشترك:

"إن تركيا واليونان، إذ يدركان المعاناة البشرية والإصابات الناجمة عن الاستخدام غير المسؤول والعشوائي للألغام الأرضية المضادة للأفراد، يرحبان بالتدابير الفردية والثنائية ومتعددة الأطراف المتخذة على مر السنوات بهدف حظر أو تقييد أو وقف استخدام هذه الألغام وتخزينها وإنتاجها ونقلها، ويعربان عن تصميمهما على بذل كل ما في وسعهما للمشاركة في هذه الجهود. كما يسلمان بأن فرض حظر شامل على هذه الألغام هو تدبير هام من تدابير بناء الثقة ومن شأنه أن يسهم في أمن المنطقة واستقرارها.

"إن وزير خارجية جمهورية تركيا السيد إسماعيل تشم ووزير خارجية جمهورية اليونان السيد جورج باباندرينيو، إدراكاً منهما لهذه الاعتبارات، قد أكدا استصواب انضمام جميع الدول إلى اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، أي اتفاقية أوتاوا. وفي هذا السياق، فقد اتفقا على البدء في نفس الوقت بالإجراءات التي تجعل كلا الجانبين طرفين في اتفاقية أوتاوا. ولهذا الغرض، فإن تركيا ستبدأ بإجراءات الانضمام، بينما تبدأ اليونان بعملية التصديق. كما اتفق الطرفان على أن يودع لدى الأمين العام للأمم المتحدة، في نفس الوقت، صك مصادقة اليونان على الاتفاقية وصك انضمام تركيا إليها، وذلك في الوقت المناسب".

الرئيس (متحدثاً بالصينية): أشكر ممثل تركيا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئيس، وأعطي الكلمة الآن لممثل اليابان الموقر، السفير السيد نوبورو.

السيد نوبورو (اليابان) (الكلمة بالإنكليزية): أود، كالمتحدث السابق، أن أهنيك، السيد الرئيس، على توليك هذا المنصب الهام للغاية، وأتعهد بتقديم دعم وفدي الكامل وكل ما في وسعه من تعاون وثيق.

وأود أن أعتنم هذه الفرصة لإبلاغ مؤتمر نزع السلاح بأنه تم في جنيف يومي الاثنين والثلاثاء ١٤ و ١٥ أيار/مايو ٢٠٠١ عقد حلقة عمل تناول وضع اتفاقية لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو وسائل التفجير النووي الأخرى، باستضافة حكومة كل من اليابان وأستراليا. وقد اجتذبت حلقة العمل هذه قاعدة واسعة من المشاركين واستفادت إلى حد كبير من مساهمات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وكذلك من العديد من معاهد البحوث الخاصة التي لها دراية جيدة بالموضوع.

وكان الغرض من حلقة الدراسة هذه هو المشاركة في تعميق معارف المشاركين ودرابتهم بشأن القضايا المتعلقة بالمعاهدة وتطوير آرائهم بشأن هذه القضايا كجزء من عملية الاستعداد لمفاوضات مؤتمر نزع السلاح، حينما تعقد.

وتألفت حلقة العمل من ثلاثة اجتماعات، ترأسها زملاؤنا الموقرون الثلاثة: السيد لك، سفير أستراليا؛ والسيد كوريهارا من مركز الرقابة على المواد النووية في اليابان؛ والدكتورة باتريشا ليوس من معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح. وشارك في المناقشات ما مجموعه ١٣ محاضراً من طائفة واسعة من البلدان، كما اشترك أكثر من ١٠٠ شخص كمتسمعين وكانوا نشطين للغاية في طرح الأسئلة والاستماع إلى الردود.

وأود أن أشاطركم الآن بعض ملاحظاتي الشخصية التي أعتقد، بوصفي رئيساً لحلقة العمل المذكورة أنها ذات صلة بعمل مؤتمر نزع السلاح. ولذلك لا ينبغي أن تُفهم النقاط التي سأطرحها الآن على أنها تمثل تقارباً في آراء المشاركين أو أي شيء من هذا القبيل.

أولاً، تبادل المشاركون في الاجتماع الأول آراءً مفيدة بشأن أهمية معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية وكذلك بشأن الالتزامات العامة للدول الأطراف بموجب المعاهدة. وأبدى المشاركون اهتمامهم الكبير بالمفاوضات المتعلقة بوضع معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وأعتقد أن المشاركين كانوا متففين على ضرورة التوصل بصورة عاجلة إلى اتفاق بشأن برنامج عمل لمؤتمر نزع السلاح يتضمن الشروع فوراً في مفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية.

إن مسألة الالتزامات العامة هي مسألة جوهرية بالنسبة للمعاهدة. وأبدى العديد من المشاركين اهتماماً كبيراً بما إذا كان ينبغي للمعاهدة أن تتناول فحسب مسألة الإنتاج في المستقبل أو ما إذا كان ينبغي لها أن تتناول مسألة التخزين أيضاً. واقترحت بعض الأفكار المحددة فيما يتعلق بكيفية تناول هذه المسألة. غير أنه لا يسعني إلا أن أقول إن الآراء لا تزال منقسمة فيما يتعلق بهذه المسألة. ولإيجاد حل لهذه المسألة الأساسية ولكي نتجنب جعلها مسألة قد تعرقل مرحلة البدء بالمفاوضات، من المؤكد أنه يلزمنا التحلي بأكثر قدر من المرونة وأن ننظر في المفاهيم الرئيسية الواردة في الولاية التفاوضية المتفق عليها، والمسماة بولاية شائن، من المنظور التاريخي الطويل الأجل لكل من الحد من الأسلحة ونزع السلاح.

وثانياً، وفيما يتعلق بقضايا التحقيق التي تمت مناقشتها في الاجتماع الثاني، فقد أجرى المشاركون مناقشات مفيدة وتوسعوا فيما خلصت إليه حلقات العمل السابقة بما في ذلك حلقة العمل المشتركة بين ألمانيا ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح التي عقدت في آذار/مارس الماضي. وتتعلق إحدى القضايا الأساسية بنطاق التحقيق، أي ما إذا ينبغي أن يتبع التحقيق نهجاً مركزاً أو نهجاً مركزاً موسعاً بعض الشيء أو نهجاً شاملاً. ومرة أخرى فإن المفاهيم الرئيسية الواردة في الولاية المتفق عليها ستكون ذات صلة وثيقة بهذه المسألة، وينبغي في النهاية إيجاد حل عملي ومتوازن لذلك.

وأشير على نطاق واسع أثناء المناقشات التي جرت في هذا الاجتماع إلى مشكلات عديدة تقنية وكذلك سياسية يلزم النظر فيها بعناية بغية جعل نظام التحقق نظاماً جديراً بالثقة. وتتضمن المشكلات نطاق الإعلان ومسألة المرافق غير المعلن عنها وأساليب المحاسبة وأهمية نظام التحقق الذي تأخذ به الوكالة الدولية للطاقة الذرية، على سبيل المثال لا الحصر. ولما كانت هذه المشكلات تتطلب، فيما يبدو، إجراء تحليل ودراسة بصورة مفصلة للغاية، فإن الأمر يقتضي مناقشات مستمرة يجريها خبراء ذوو مستوى رفيع من الخبرة ودراية كافية. ومن هذا

المنظور، تبيّن أن المناقشات التي جرت بين المحاضرين كانت مثيرة للنشاط وقدمت أساساً جيداً للعمل في المستقبل. ويُقترح مشاركة مزيد من الخبراء من طائفة أوسع من البلدان لزيادة تطوير المناقشات في المستقبل.

وفي الاجتماع الثالث، تناول المشاركون أولاً البنية الممكنة للمعاهدة، بما في ذلك المنظمة المسؤولة عن تنفيذ المعاهدة، ومسألة بدء نفاذ المعاهدة. وقدمت هذه المناقشة للمشاركين صورة أوضح عما ينبغي أن تستهدفه المناقشات. وفيما يتعلق بمسألة المنظمة المسؤولة عن تنفيذ المعاهدة، طرح سؤال عما إذا كان بالإمكان استخدام الوكالة الدولية للطاقة الذرية أو ما إذا كان ينبغي إنشاء منظمة جديدة، قد تدعى "منظمة معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية" وجميع هذه القضايا هامة، وإن كان يمكن تناولها على النحو المناسب في مرحلة لاحقة.

وأخيراً، ناقش المشاركون أيضاً الخطوات المقبلة الواجب اتخاذها في سبيل البدء بالمناقشات في المستقبل القريب. ويبدو لي أن الخطوات المقبلة الممكنة التي قدمها اثنان من المحاضرين للإعداد للمفاوضات في إطار مؤتمر نزع السلاح، هي مفيدة وتستحق كذلك مزيداً من النظر من جانبنا نحن المجتمعون في المؤتمر، ويحدوني الأمل أن يحضر أي إجراء آخر من هذا النوع مشاركون على المستوى الدولي. وأعتزم تجميع جميع الأوراق التي قدمت في حلقة العمل وإتاحتها للمهتمين بهذه المسألة ليرجعوا إليها في مساعيهم المستمرة للاستعداد لمباشرة المفاوضات.

الرئيس (متحدثاً بالصينية): أشكر ممثل اليابان على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئيس. أعطي الكلمة الآن لممثل بلجيكا الموقر، السفير السيد لينت.

السيد لينت (بلجيكا) (الكلمة بالفرنسية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي أولاً أن أهنيكم على توليكم منصب رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وأود أن أؤكد لكم أن بإمكانكم الاعتماد على تعاون بلجيكا الكامل في مساعيكم الرامية إلى الخروج بالمؤتمر من المأزق الذي يوجد فيه الآن.

لقد شعرت بسرور كبير عند الاستماع إلى البيان الذي أدلى به زميلنا التركي والذي كان هاماً من حيث تعزيز العلاقات الطيبة بين اليونان وتركيا وكذلك فيما يتعلق بالسياق الأوسع المتعلق بإضفاء طابع عالمي على اتفاقية حظر الألغام المضادة للأشخاص.

وحتى يومنا هذا، قامت ١١٤ دولة بالتصديق على الاتفاقية أو الانضمام إليها، وقامت ١٤٠ دولة بالتوقيع أو المصادقة عليها أو الانضمام إليها. وثمة دولتان أخريان عضويان في مؤتمر نزع السلاح أنجزتا الإجراءات الوطنية للمصادقة عليها وستودع هاتان الدولتان قريباً صكّي مصادقتهما لدى الأمين العام للأمم المتحدة.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لتشجيع جميع الدول التي لم تصبح بعد أعضاء في الاتفاقية على المصادقة عليها أو الانضمام إليها في أبكر تاريخ ممكن.

الرئيس (متحدثاً بالصينية): أشكر ممثل بلجيكا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئيس. أَدعو الآن ممثل فرنسا، السفير السيد دي لا فورتيل، إلى أخذ الكلمة.

السيد دي لا فورتيل (فرنسا) (الكلمة بالفرنسية): سيدي الرئيس، أود بدوري أن أعرب إليكم عن تمائي وأخلص تمنياتي للنجاح في رئاستكم.

لقد طلبت الكلمة اليوم لكي أقوم، بإيجاز بالغ، بتوجيه انتباه وفود الدول الأعضاء والمراقبين في مؤتمر نزع السلاح إلى المذكرة المؤرخة ٣ أيار/مايو ٢٠٠١ والتي قمنا بتوزيعها عليهم. وقد أعلمناهم في هذه المذكرة بأن البعثة الفرنسية لدى مؤتمر نزع السلاح أنشأت موقعاً جديداً على الإنترنت بعنوان www.delegfrance-cd-geneve.org. ويقدم هذا الموقع عرضاً موجزاً للأنشطة التي تضطلع بها السلطات الفرنسية في مجال الأمن ونزع السلاح، وعن مواقفها بشأن قضايا محددة تتعلق بالأمن ونزع السلاح. ويتضمن الموقع بيانات مرتبة بحسب المؤسسات والمواضيع. وتتعلق هذه البيانات بالأنشطة التي تشترك فيها البعثة الفرنسية بوجه التحديد. وفي ضوء الإحصاءات الأولية لزيارات هذا الموقع، التي بلغت حتى الآن مئات عديدة، يبدو أن الموقع سيكون بمثابة مرفق مفيد للوفود وجماعة الباحثين على السواء.

الرئيس (الكلمة بالصينية): أشكر ممثل فرنسا على بيانه وعلى كلماته الرقيقة التي وجهها إلى الرئيس. هل هناك وفود أخرى ترغب في أخذ الكلمة في هذه المرحلة؟ وبما أن ليس هناك من يود أخذ الكلمة، اسمحوا لي، زملائي الموقرين، قبل اختتام عملنا لهذا اليوم، أن أعتنم هذه الفرصة، بصفتي رئيساً للمؤتمر، لأقدم تقريراً عاماً عن المشاورات التي أجريتها مع جميع الوفود منذ اختتام الجزء الأول من دورتنا، وأن أقدم شرحاً موجزاً للخطوة المقبلة التي ينبغي لنا اتخاذها.

لقد أشرت في مستهل فترة ولايتي إلى أنني، بصفتي رئيساً للمؤتمر، سأسترشد، عند التشاور والتعاون مع جميع الوفود، بمبادئ العدالة والتزاهة والانفتاح، بغية المضي قدماً في عمل المؤتمر.

وقد قمت حتى الآن بتبادل الآراء مع أكثر من ٣٠ وفداً بشأن الحالة التي يواجهها المؤتمر حالياً وسبل خروجه من الطريق المسدود. ونظراً للقيود الزمنية التي تواجهها مختلف الدول الأطراف وما عليها من التزامات أخرى، فلم أتمكن حتى الآن من إجراء مشاورات مع جميع الزملاء. وبالطبع، فإنني ما زلت على استعداد للاستماع إلى أفكار ومقترحات جميع الأطراف.

واستناداً إلى المشاورات ذات الصلة، أود أن أخص لكم عدداً من الآراء أو المشاعر التي أعرب عنها، وإن لم تكن نهائية.

أولاً، أبدت جميع الجوانب قلقها وعدم ارتياحها إزاء المحنة التي يواجهها المؤتمر حالياً، وأعربت عن آملها القوية بأن يخرج المؤتمر من الطريق المسدود ويبدأ العمل الموضوعي في تاريخ مبكر.

ثانياً، أعربت وفود عديدة عن بالغ قلقها إزاء التطورات في مجال الأمن الدولي والاستقرار الاستراتيجي منذ اختتام الجزء الأول من دورتنا، لأن هذه التطورات ستواصل، بقدر أكبر أو أقل، أو بطريقة أو بأخرى، التأثير على ما يلزم للمؤتمر أن يقوم به وعلى ما إذا كان قادراً على الشروع في عمله أم غير قادر على ذلك.

ثالثاً، وفيما يتعلق ببرنامج العمل، ما زالت جميع الأطراف متفقة على استخدام الوثيقة CD/1624 كأساس لإجراء مزيد من المشاورات المكثفة. ويعتبر "اقتراح أموريم" خياراً من الخيارات، كما أن هناك العديد من المقترحات الأخرى الداعية إلى إجراء تعديلات عليه. وفيما يتعلق بهذه المقترحات، فإن معظم الوفود توافق على جميعها أو تقبلها ضمناً، بينما هناك بعض الآراء المختلفة التي توافق بحزم على خيار ما وتعارض بشدة على خيار آخر أو العكس بالعكس، مما يجعل من المستحيل التوصل إلى توافق في الآراء.

رابعاً، وفيما يتعلق بالخطوة المقبلة التي يتعين اتخاذها، فإن بعض الوفود تدعو إلى مواصلة إجراء مشاورات مكثفة بشأن أهم القضايا المثيرة للجدل والمتعلقة ببرنامج العمل، سعياً إلى التوصل إلى حل وسط يقبله الجميع. وتقترح بعض الوفود الأخرى إيلاء مزيد من الاهتمام لاستطلاع المقترحات أو الاقتراحات ذات الصلة، المتعلقة بالإجراءات التكميلية الواجب اتخاذها خلال "فترة الانتظار" الحالية.

خامساً، أعرب خلال الفترة السابقة عن عدد كبير من الاعتبارات والأفكار، بل وحتى المقترحات المحددة، فيما يتعلق بكل من برنامج العمل والإجراءات التكميلية. غير أنه لم يوجه إليّ، حتى الآن، أي وفد رسمياً، بوصفي رئيساً، طلباً لالتماس تعليقات من جميع الأطراف بشأن أي مقترح محدد.

ويبدو أن بعض الآراء لا تزال في مرحلة المداولة والاستطلاع قبل أن تكون جاهزة لتقديمها رسمياً إلى المؤتمر ليتخذ إجراءً بشأنها.

زملائي الموقرين، نظراً للظروف المشار إليها أعلاه، فإنني، بصفتي رئيساً، أثناء فترة رئاستي وبالاستناد إلى ما أنجز حتى الآن من عمل، سأواصل المشاورات مع جميع الأطراف وسأصغي بانتباه إلى أفكارهم ومقترحاتهم، بغية مساعدة المؤتمر على السير قدماً في عمله.

وعلى الرغم من الحالة العامة غير المؤاتية والعوامل الصعبة العديدة التي تواجهنا، فإنني أمل أن نتمكن جميعاً، خلال هذا الجزء الثاني الجديد من دورتنا، من إيجاد سبل جديدة للتفكير واتخاذ مواقف جديدة، مما سيفتح باب مرحلة جديدة في عملنا.

كما أود أن أعرب عن شكري لجميع الوفود على ما أبدته من استعداد لعقد مشاورات معي ولتعاونها في جهدنا المشترك لدفع أعمال المؤتمر قدماً.

زملائي الموقرين، فيما يتعلق بترتيبات عملنا للأسبوع المقبل، فكما تعلمون جميعاً، يوم الخميس المقبل، المصادف ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠١، هو يوم عطلة رسمية في الأمم المتحدة، وسيكون قصر الأمم مغلقاً. ووفقاً للممارسة المتبعة في هذه الحالات، فستعقد الجلسة العامة للمؤتمر يوم الثلاثاء بدلاً من يوم الخميس. غير أنه شاءت الصدفة أن يكون وزير خارجية منغوليا، سعادة السيد لوفاسانغين إردينيتشولون، في زيارة لجنيف في الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ أيار/مايو، وقد أعرب عن رغبته في التحدث أمام مؤتمر نزع السلاح يوم الأربعاء المصادف ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠١.

وإثر مشاوراتي مع أطراف شتى، اتفق أعضاء المؤتمر على عقد الجلسة العامة المقبلة يوم الأربعاء، ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠١.

أود الآن أن أعطي الكلمة لممثل منغوليا الموقر، السفير السيد بيخبات.

السيد بيخبات (منغوليا) (الكلمة بالفرنسية): سيدي الرئيس، زملائي الأعزاء، أشكركم بحرارة بالغة على أمانيتكم الطيبة وعبارات الترحيب الحارة التي وجهتموها إليّ.

أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن ارتياحي وسعادي بتعييني في جنيف وتمكينني بذلك من العمل معكم سعياً إلى تحقيق أهداف مؤتمر نزع السلاح.

إنها لمناسبة سعيدة بالنسبة لي، كما أنها لصدفة محظوظة، حيث إن وزير خارجيتي أعرب عن رغبته، خلال زيارته لأوروبا، في التحدث أمام مؤتمر نزع السلاح وتوضيح مواقف حكومة منغوليا بشأن جميع القضايا الراهنة في ميدان نزع السلاح.

أشكر جميع الوفود التي دعمت هذا الاقتراح ووافقت على استقبال الوزير في ٢٣ أيار/مايو - على الرغم من أن هذا التاريخ سيصادف عشية عطلة رسمية - مما سيتيح للوزير فرصة للتدليل مجدداً على الاهتمام الذي تبديه أولانباتار بهذا المحفل الرفيع المقام للتفاوض المتعدد الأطراف، ألا وهو مؤتمر نزع السلاح.

الرئيس (متحدثاً بالصينية): أشكر السفير بيخبات على بيانه وعلى العبارات الرقيقة التي وجهها إلى الرئيس، وأود، بدوري، أن أعرب مجدداً عن ترحيبي به.

زملائي الموقرين، بهذا نختتم عملنا لهذا اليوم. وستعقد الجلسة العامة المقبلة في الساعة العاشرة من صباح يوم الأربعاء، ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠١.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٠